

مصرف السلام - البحرين ش.م.ب.

المعلومات المالية
المرحلية الموحدة المختصرة

30 سبتمبر 2020

المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة
للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020

الصفحة	المحتويات
1	تقرير مدققي الحسابات عن مراجعة المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة
	المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة
2	بيان المركز المالي الموحد المختصر
3	بيان الدخل الموحد المختصر
4	بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد المختصر
5	بيان التدفقات المالية الموحد المختصر
34 - 6	إيضاحات حول المعلومات المالية الموحدة المختصرة
37-35	إيضاحات إضافية غير مراجعة

تقرير مدقق الحسابات عن مراجعة المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
إلى
حضرات السادة أعضاء مجلس الإدارة
مصرف السلام – البحرين ش.م.ب.
المنامة
مملكة البحرين

مقدمة

لقد قمنا بمراجعة المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة كما في 30 سبتمبر 2020 لمصرف السلام – البحرين ش.م.ب. ("المصرف") وشركاته التابعة ("المجموعة")، والتي تتكون من:

- بيان المركز المالي الموحد المختصر كما في 30 سبتمبر 2020؛
- بيان الدخل الموحد المختصر لفترتي الثلاثة أشهر والتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد المختصر لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020؛
- بيان التدفقات النقدية الموحد المختصر لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020؛
- والإيضاحات حول المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة.

إن مجلس إدارة المصرف مسئول عن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة وفقاً لأسس الإعداد المذكورة في إيضاح 2 من هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة. وأن مسئوليتنا هي إصدار استنتاجنا عن هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة بناءً على مراجعتنا لها.

نطاق المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي الخاص بأعمال المراجعة – 2410 - "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدققي الحسابات". تشمل أعمال مراجعة المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة على الاستفسارات، بشكل أساسي من الموظفين المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، كما تشمل إجراء مراجعة تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق أعمال المراجعة يقل كثيراً عن أعمال التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي فهي لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بأننا سنكون على دراية بكل الأمور الجوهرية والتي يمكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، وعليه فإننا لا نبدي رأياً كمدققين.

الاستنتاج

بناءً على المراجعة التي قمنا بها، لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة كما في 30 سبتمبر 2020 لم تعد، في جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لأسس الإعداد المذكورة في إيضاح 2 من هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة.

كى بي ام جي

9 نوفمبر 2020

31 ديسمبر 2019 (منقحة) (معدلة)	30 سبتمبر 2020 (مراجعة)		إيضاح
ألف	ألف		دينار بحريني
			الموجودات
219,456	234,093		نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
345,305	384,284	3	صكوك سيادية
114,803	82,393	4	إيداعات لدى مؤسسات مالية
22,162	12,555		صكوك الشركات
685,756	784,751	5	موجودات التمويلات
389,742	464,031	6	موجودات الإيجارات التمويلية
108,991	97,182	8	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
72,774	72,583		عقارات استثمارية
2,943	2,943		عقارات للتطوير
10,640	12,132		استثمار في شركات زميلة
44,260	48,766	9	موجودات أخرى
25,971	25,971		الشهرة
<u>2,042,803</u>	<u>2,221,684</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق الملكية، وحصّة غير مسيطرة
			المطلوبات
211,459	99,890	4	إيداعات من مؤسسات مالية
289,456	368,158		حسابات جارية للعملاء
145,590	296,401		تمويل مرابحة لأجل
41,481	41,092	10	مطلوبات أخرى
<u>687,986</u>	<u>805,541</u>		مجموع المطلوبات
210,887	221,496	11	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
823,856	902,739	11	عقود وكالة من مؤسسات مالية
<u>1,034,743</u>	<u>1,124,235</u>		عقود وكالة ومضاربة من العملاء
			مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار
			حقوق الملكية
221,586	230,450		رأس المال
(6,758)	(7,530)		أسهم الخزينة
104,547	68,534		احتياطيات وأرباح مستبقة
<u>319,375</u>	<u>291,454</u>		مجموع حقوق الملكية
699	454		حصّة غير مسيطرة
<u>2,042,803</u>	<u>2,221,684</u>		مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق الملكية، وحصّة غير مسيطرة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2019 مراجعة معدلة	للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020 مراجعة	لثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2019 مراجعة معدلة	لثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020 مراجعة	ايضاح
الف دينار بحريني	الف دينار بحريني	الف دينار بحريني	الف دينار بحريني	
42,958	57,412	15,288	20,284	الدخل التشغيلي
12,795	14,334	4,063	4,951	دخل التمويل
1,829	(8,690)	579	(5,396)	دخل من الصكوك
(42)	(105)	(42)	(66)	(خسارة) / دخل من استثمارات محتفظ بها
5,953	5,620	1,845	1,799	لغرض غير المتاجرة
1,209	1,953	94	-	خسارة من العقارات
3,479	3,725	635	2,514	الرسوم والعمولات، صافي
68,181	74,249	22,462	24,086	حصة الربح من شركات زميلة
(2,738)	(3,395)	(885)	(865)	إيرادات أخرى
(4,268)	(4,073)	(1,392)	(1,451)	مجموع الدخل التشغيلي
(21,042)	(29,561)	(7,367)	(10,726)	مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات
-	874	-	401	المالية
(237)	6,793	(94)	3,098	مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل
(21,279)	(21,894)	(7,461)	(7,227)	العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل
39,896	44,887	12,724	14,543	حصة المجموعة كمضارب والوكالة
10,629	11,152	3,640	3,746	حصة المجموعة كمضارب
1,701	1,668	575	499	رسوم وكالة للمجموعة
981	1,196	308	709	حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح
7,500	7,975	2,648	2,453	صافي الدخل
20,811	21,991	7,171	7,407	المصروفات التشغيلية
19,085	22,896	5,553	7,136	تكاليف الموظفين
(1,954)	(14,858)	(644)	(6,182)	تكلفة الممتلكات والمعدات
17,131	8,038	4,909	954	استهلاك
17,223	8,073	4,914	972	مصروفات تشغيلية أخرى
(92)	(35)	(5)	(18)	مجموع المصروفات التشغيلية
17,131	8,038	4,909	954	الربح قبل مخصصات انخفاض قيمة الموجودات
2,172,020	2,142,899	2,167,315	2,142,899	صافي مخصص انخفاض القيمة
7.9	3.8	2.3	0.4	صافي ربح الفترة
				العائد إلى:
				- مساهمي البنك
				- حصة غير مسيطرة
				المتوسط الموزون لعدد الأسهم
				العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايط
الرئيس التنفيذي للمجموعة

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.
بيان التدفقات النقدية الموحد المختصر
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020

30 سبتمبر 2019 (مراجعة) (معدلة)	30 سبتمبر 2020 (مراجعة)	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
17,131	8,038	الأنشطة التشغيلية
981	1,196	صافي الربح للفترة
205	-	تعديلات للبنود التالية:
(1,787)	-	إستهلاك
1,954	14,858	إطفاء علاوة على الصكوك - صافي
-	(23,170)	(خسارة) / دخل من استثمارات
(1,209)	(1,953)	صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة
		أثر خسارة التعديل
		حصة الربح من شركات زميلة
17,275	(1,031)	الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(5,433)	9,683	تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
-	(9,462)	إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي
(148,099)	(187,873)	نقد وأرصدة البنوك
2,142	(4,125)	موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية
7,125	(111,569)	موجودات أخرى
46,360	78,702	إيداعات من مؤسسات مالية
(1,320)	4,119	حسابات جارية للعملاء
128,316	89,492	مطلوبات أخرى
46,366	(132,064)	حقوق حاملي حسابات الاستثمارات
		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
14,856	(42,597)	الأنشطة الاستثمارية
(10,177)	9,594	صكوك سيادية
2,375	11,618	صكوك شركات
(1,446)	(504)	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
5,608	(21,889)	شراء مباني ومعدات
		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية
2,162	150,811	الأنشطة التمويلية
(7,732)	(13,228)	تمويل مرابحة لأجل
(1,076)	(772)	أرباح أسهم مدفوعة
-	(210)	شراء أسهم الخزينة
(6,646)	136,601	صافي الحركة في حصة غير مسيطر عليها
		صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
45,328	(17,352)	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
216,561	299,324	النقد وما في حكمه في 1 يناير
261,889	281,972	النقد وما في حكمه في 30 سبتمبر
64,000	94,619	يتكون النقد وما في حكمه من: *
76,160	104,908	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
2,526	-	أرصدة لدى بنوك أخرى**
119,203	82,445	ودائع فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أقل
261,889	281,972	إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أقل

* النقد وما في حكمه كما في 30 سبتمبر 2020 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 155 ألف دينار بحريني (2019: 42 ألف دينار بحريني).
** أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 9,462 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للمصرف.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً أساسياً من هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة.

1 تقارير المنشأة

تأسس مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. ("البنك") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي، ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية، ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب. 18282، البرج الشرقي، مركز البحرين التجاري العالمي، شارع الملك فيصل، المنامة 316، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %
			2019
مصرف السلام - سيشيل	سيشيل	تقديم خدمات مصرفية	70%
إيه إس بي ببوديزل (هونغ كونغ) المحدودة	هونغ كونغ	إنتاج الديزل الحيوي	36%

يعمل البنك وشركته المصرفية التابعة الرئيسية من خلال عشرة فروع في مملكة البحرين وفروع واحد في سيشيل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتقدمة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدبر / وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

لقد تم اعتماد إصدار المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة وفقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 9 نوفمبر 2020.

2 أسس إعداد وعرض البيانات

أعدت المعلومات المالية المرحلية المختصرة للمجموعة وفقاً للأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك آخر تعميمات صادرة عن المصرف حول الإجراءات التنظيمية الامتيازية استجابة لتطورات وباء كورونا (كوفيد - 19). هذه الأحكام والقوانين تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

(أ) احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بوباء كورونا (كوفيد - 19)، بدون احتساب أرباح إضافية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية. الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) لتفاصيل إضافية، و؛

(ب) احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بوباء كورونا (كوفيد - 19) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورونا (كوفيد 19) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، ويتم احتساب الرصيد المتبقي في حساب الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية. الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) لتفاصيل إضافية.

الإطار المستخدم أعلاه في إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للمجموعة يشار إليه فيما يلي بإسم "معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

2 أسس الإعداد إعداد وعرض البيانات (تتمة)

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة. وتبعاً لذلك، تم عرض المعلومات المالية المرحلية الموحدة بصورة مختصرة وفقاً لإرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم (34) - "التقارير المالية المرحلية"، "معيار المحاسبة الدولي بصيغته المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 للمجموعة كانت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. على الرغم من ذلك، وباستثناء تغييرات السياسات المحاسبية المذكورة أعلاه والتي تم تطبيقها بأثر رجعي، والتغييرات الناتجة من تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة كما هو مشروح في إيضاح رقم (2.3(أ)) أدناه، فإن جميع السياسات المحاسبية الأخرى لم تتغير، وتم تطبيقها بثبات على هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة. لم يكن لتطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي والمعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي أي أثر على المعلومات المالية لفترة المقارنة.

إن المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة لا تشمل كل المعلومات المطلوبة للبيانات المالية السنوية الكاملة ويجب قراءتها مع البيانات المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. بالإضافة إلى ذلك، إنه ليس من الضروري أن تكون نتائج الفترات المرحلية مؤشراً للنتائج التي يمكن توقعها للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2020.

2.1 أثر جائحة كورونا

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) وتطور بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. كما شهدت أسواق الأسهم والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضاً كبيراً في الأسعار. إن تقدير عدم اليقين مرتبط بمدى فترة التباطؤ الاقتصادي، وتوقعات العوامل الاقتصادية الرئيسية، مثل إجمالي الناتج المحلي، والعمل، وأسعار النفط، إلخ. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. من المتوقع أن تحصل المجموعة وعمالها على بعض المنافع من هذه الحزم، والتي من شأنها مساعدتهم على تحمل أثر الأزمة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب الأثر المحتمل لتطورات جائحة كورونا (كوفيد 19) على عمليات المجموعة ومركزها المالي؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المتقلبة بالأعباء، واتفاقيات الديون، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. وضعت المجموعة أيضاً إجراءات الطوارئ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية العمل، بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة، فإن الأحكام التي تتخذها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين بخصوص الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وتمثل هذه الأحكام أفضل تقييم للإدارة بناء على المعلومات المتوفرة أو القابلة للرصد.

كما في 30 سبتمبر 2020، فإن البنك ملتزم بمعدل كفاية رأس المال، ومعدل صافي التمويل المستقر، ومعدلات تغطية السيولة.

2.2 أثر الإجراءات الميسرة لجائحة كورونا**(1) تعديل الموجودات المالية**

خلال الفترة الحالية، وبناء على التوجيه التنظيمي الصادر عن مصرف البحرين المركزي (راجع إيضاح رقم(2))، كإجراءات ميسرة للتخفيف من أثر جائحة كورونا، فإن خسارة التعديل لمرة واحدة والبالغة 24,768 ألف دينار بحريني الناتجة عن تأجيل دفع أقساط الترميمات لفترة 6 أشهر المقدمة لعملاء التمويل دون احتساب أرباح إضافية، قد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل بالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. قدمت المجموعة تأجيلاً لأقساط القروض على تعرضات التمويل بمبلغ 896,279 ألف دينار بحريني، كجزء من دعمها للعملاء المتضررين.

2 أسس الإعداد إعداد وعرض البيانات (تتمة)**2) المساعدات والإعانات الحكومية**

استجابت الحكومات والمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم بتدخلات نقدية ومالية لتحقيق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية. أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة.

وفقاً للتوجيهات التنظيمية، فإن المساعدات المالية البالغة 2,143 ألف دينار بحريني، والتي تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، وتكلفة اتفاقية تمويل إعادة الشراء المستلمة من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية.

التقييم العادل

أدت جائحة كورونا لتباطؤ الاقتصاد العالمي مع شكوك في البيئة الاقتصادية. شهدت أسواق المال والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضاً كبيراً في الأسعار. تعتمد عملية تقييم القيمة العادلة للمجموعة على الأسعار المدرجة من الأسواق النشطة لكل أداة مالية (أي مدخلات المستوى الأول)، أو استخدام الأسعار القابلة للرصد أو المشتقة لأدوات مماثلة من أسواق نشطة (أي مدخلات المستوى الثاني)، وعكست التقلبات التي ظهرت خلال الفترة وكما في تاريخ نهاية الفترة في قياس الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة. حين تستند مقاييس القيمة العادلة كلياً أو جزئياً على المدخلات الغير قابلة للرصد (أي المستوى الثالث)، قامت المجموعة باستخدام معرفتها بالأصل/الاستثمار المحدد، وقدرتها على التجاوب أو التعافي من الأزمة، وقطاعها والبلد الذي تتم فيه عملياتها لتحديد التعديلات اللازمة لعملية تحديد القيمة العادلة. وعلى وجه الخصوص بالنسبة للموجودات، حين يكون الأساس هو مشاريع بنى تحتية عقارية طويلة الأجل، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار إجراءات طويلة الأجل، والاستردادات المحتملة. قد لا يؤثر ذلك بصورة جوهرية على الأسباب الرئيسية للتقييم العادل لمثل هذه الموجودات.

القيمة الدفترية لمحفظه الاستثمارات المحتفظ بها لغرض عدا المتاجرة، قد سجلت خسارة في القيمة العادلة بنسبة 3.6% كما في 30 سبتمبر 2020، وذلك نتيجة للتقلبات المستمرة في الأسواق العالمية.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية وطرق الحساب المطبقة من قبل المجموعة في إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة هي نفسها تلك التي استخدمت في إعداد البيانات المالية الموحدة المدققة كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، باستثناء تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير المفصّل عنها في إيضاح رقم (2) أعلاه، وتلك الناتجة من تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير التالية ابتداءً من 1 يناير 2020. لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير والتعديلات على المعايير أي تغييرات على مبالغ صافي الأرباح أو حقوق الملكية المعلنة للمجموعة، إلا أنها نتجت عن إفصاحات إضافية.

أ. التطبيق المبكر للمعايير في سنوات سابقة**1. معيار المحاسبة المالي رقم (30) - انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات المرهقة**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (30) - انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات المرهقة في 2017. الهدف من هذا المعيار هو تأسيس سياسات المحاسبة وإعداد التقارير المالية لانخفاض القيمة والخسائر الائتمانية على مختلف التمويلات الإسلامية، والاستثمارات وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات)، والمخصصات مقابل الالتزامات المرهقة، والتي تمكّن على وجه الخصوص مستخدمي البيانات المالية من التقييم العادل للمبالغ، والتوقيت، وعدم اليقين المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بهذه الموجودات والمعاملات. معيار المحاسبة المالي رقم (30) يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (11) - المخصصات والاحتياطيات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم (25) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعالج انخفاض القيمة.

2 أسس الإعداد إعداد وعرض البيانات (تتمة)**1. معيار المحاسبة المالي رقم (30) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات المرهقة (تتمة)**

معيار المحاسبة المالي رقم (30) يصنف الموجودات والتعرضات إلى 3 فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات العلاقة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات الأصول هذه:

(1) منهجية الخسائر الائتمانية، (2) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (3) منهجية انخفاض القيمة.

في 2017، قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (30) اعتباراً من 1 يناير 2017 بناء على تعليمات مصرف البحرين المركزي. تم الإفصاح عن التعديلات ذات العلاقة بالأرصدة الافتتاحية للأرباح المستتقة والحصص غير المسيطرة كما في 1 يناير 2017 في البيانات المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

2. معيار المحاسبة المالي رقم (35) – احتياطات المخاطر

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (35) – احتياطات المخاطر في 2019. يحل هذا المعيار، إلى جانب معيار المحاسبة المالي رقم (30) - انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات المرهقة محل معيار المحاسبة المالي رقم (11) السابق – المخصصات والاحتياطات.

الهدف من هذا المعيار هو تأسيس سياسات المحاسبة وإعداد التقارير المالية لاحتياطات المخاطر التي تم إنشائها للتخفيف من المخاطر المختلفة التي تواجه أصحاب المصلحة، وبشكل رئيسي المستثمرون الذين يتحملون الربح أو الخسارة، من المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات المالية الإسلامية/المؤسسات). سيكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر فقط إذا قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (30) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات المرهقة.

في 2017، قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (35) اعتباراً من 1 يناير 2017، إلى جانب معيار المحاسبة المالي رقم (30).

ب. التطبيق المبكر للمعايير الجديدة في الفترة الحالية**معيار المحاسبة المالي رقم (31) الوكالة بالاستثمار**

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31 كما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من 1 يناير 2020، قبل موعد سريانه في 1 يناير 2021. أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 31 – الوكالة بالاستثمار في 2019. الهدف من هذا المعيار هو وضع السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، الموجودات والالتزامات ذات العلاقة، للمؤسسات المالية الإسلامية من كلا المنظورين كأصيل (مستثمر) ووكيل.

تستخدم المجموعة هيكل الوكالة لجمع الأموال من سوق تبادل الودائع بين البنوك ومن العملاء، وكانت تدرج هذه الأموال كمطلوبات ضمن بند الإيداعات من المؤسسات المالية، والإيداعات من المؤسسات غير المالية والأفراد على التوالي، كما في 31 ديسمبر 2019. جميع الأموال التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة والتي يطلق عليها معاً "صندوق الوكالة"، يتم مزجها مع صناديق أموال البنك بناء على اتفاقية المضاربة الرئيسية. يتم استثمار مجموعة الأموال الممزوجة هذه في مجموعات مشتركة من الأصول وبالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة، بدون وضع أي قيود على مكان وكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. بعد تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (31) ابتداءً من 1 يناير 2020، تم تصنيف صندوق الوكالة كجزء من صندوق المضاربة للتمويل ضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار، ويتم تسجيل الأرباح المدفوعة على هذه العقود كجزء من تحديد العائد على الاستثمار لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

وفقاً للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم (31)، قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار على المعاملات التي تم تنفيذها فعلاً قبل تاريخ 1 يناير 2020 والتي لها فترات استحقاق تعاقدية أصلية قبل 31 ديسمبر 2020. مع ذلك، فإن اتفاقية الصندوق الممزوج كانت موجودة بالفعل في جميع الفترات، فقد اختار البنك تطبيق المعيار بأثر رجعي، وبالتالي إعادة تصنيف جميع المعاملات القائمة كما في نهاية الفترة، ونهاية الفترة السابقة ذات العلاقة. أسفر تطبيق هذا المعيار عن تغيير تصنيف جميع عقود التمويل القائمة على الوكالة كجزء من حقوق حاملي حسابات الاستثمار، والإفصاحات الإضافية المرتبطة بها (راجع إيضاح 11).

2 أسس الإعداد وعرض البيانات (تتمة)**معيار المحاسبة المالي رقم (33) الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة**

طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالي رقم (33) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مبكراً، قبل موعد سريانه في 1 يناير 2021.

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسات سواء كانت في هيئة أدوات دين، أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (25) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة.

يصنف المعيار الاستثمارات إلى عدة أنواع هي استثمارات حقوق الملكية، واستثمارات أدوات الدين، وأدوات استثمارية أخرى. يمكن تصنيف وقياس الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، ولن يسمح بإعادة التصنيف إلا في حال تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بأثر مستقبلي.

استثمارات حقوق الملكية يجب أن تكون بالقيمة العادلة، وستخضع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية لمخصصات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (30) - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات المرهقة". في حالات محدودة، وحين تكون المؤسسة المالية غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية، من الممكن اعتبار التكلفة كأفضل تقدير للقيمة العادلة.

تم تطبيق المعيار ابتداء من 1 يناير 2020، وهو قابل للتطبيق بأثر رجعي. مع ذلك، فإن الأثر المتراكم، إن وجد، المنسوب لحقوق ملكية المساهمين، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المتعلقة بقرارات سابقة، سيتم تعديله مع القيمة العادلة للاستثمارات المتعلقة بالموجودات الممولة من قبل فئة أصحاب المصلحة ذات الصلة.

إن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (33) أدى لتغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة باحتساب، وتصنيف، وقياس الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، وبالرغم من ذلك، ما عدا إعادة قياس بعض الموجودات من التكلفة المطفأة إلى قيمتها العادلة، لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (33) أي أثر جوهري على أي مبالغ معلنه سابقاً في المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2019، والبيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. فيما يلي تفاصيل السياسات المحاسبية المحددة لمعيار المحاسبة المالي رقم (33) المطبقة في الفترة الحالية، وأثر التغيير في إعادة التصنيف.

1 التغييرات في السياسات المحاسبية**الفئات والتصنيف**

يحتوي معيار المحاسبة المالي رقم (33) على منهجية تصنيف وقياس للصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، والتي تعكس نموذج العمل الذي تدار فيه مثل هذه الاستثمارات، وخصائص التدفقات النقدية المعنية. بموجب هذا المعيار، يجب تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

- أ) أدوات حقوق الملكية
- ب) أدوات الدين، بما في ذلك:
 - 1) أدوات دين نقدية
 - 2) أدوات دين غير نقدية
- ج) أدوات استثمارية أخرى

مالم يتم ممارسة خيارات الاحتساب المبدئية غير القابلة للنقض بموجب المعيار، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات كما يتم قياسها لاحقاً إما (1) بالتكلفة المطفأة، (2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، (3) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، استناداً على كلاً مما يلي:

1. نموذج عمل البنك لإدارة الاستثمارات؛
2. خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار، بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامية المعنية.

2 أسس الإعداد وإعداد وعرض البيانات (تتمة)

إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات

إن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 33 أدى للتغيير التالي في تصنيف الاستثمارات بناءً على إعادة تقييم تصنيف نموذج العمل للموجودات:

الفرق	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	التصنيف الجديد بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	1 يناير 2020
المحتسب في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	الف	الف			
	دينار بحريني	دينار بحريني			
	4,355	339,737	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	صكوك سيادية
	281	21,984	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	صكوك الشركات

الفرق	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	التصنيف الجديد بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	1 يناير 2019
المحتسب في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	الف	الف			
	دينار بحريني	دينار بحريني			
	(3,848)	344,425	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	صكوك سيادية
	217	9,390	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	صكوك الشركات

ج. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

معيار المحاسبة المالي رقم (32) إجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (32) - "الإجارة" في 2020. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي الحالي رقم (8) - "الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك".

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض والإفصاح لمعاملات الإجارة (أصل الإجارة، بما في ذلك الأشكال المختلفة للإجارة المنتهية بالتملك) التي دخلت فيها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر وكمتأجر. يهدف هذا المعيار الجديد لمعالجة المسائل التي يواجهها قطاع التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، بالإضافة لتحسين طرق المعالجة الحالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار.

2 أسس الإعداد وعرض البيانات (تتمة)**معيار المحاسبة المالي رقم (34) – التقارير المالية لحاملي الصكوك**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (34) – "التقارير المالية لحاملي الصكوك" في 2019. يهدف هذا المعيار إلى إرساء مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير للموجودات والأعمال المعنية بالصكوك لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة حاملي الصكوك.

2.4 التغييرات على التقديرات والأحكام الجوهرية

إن إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة يتطلب من الإدارة استخدام بعض التقديرات، والأحكام، والفرضيات المحاسبية الهامة التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية والأرقام المعلنة للموجودات، والمطلوبات، والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الحقيقية عن هذه التقديرات. عند إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة، قامت الإدارة باستخدام الأحكام الجوهرية ذاتها التي تم استخدامها في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والمصادر الرئيسية لتقدير عدم اليقين، والتي تم تطبيقها على البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

أ) تصنيف الاستثمارات

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول. تم الإفصاح عن أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 33 على تصنيف الاستثمارات في إيضاح رقم 2.1 أعلاه.

ب) انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تم يتم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهرية أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد، يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

في ظروف السوق الحالية الغامضة والاستثنائية، ولغرض تحديد ما يمثل انخفاضاً جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمار، تأخذ الإدارة بالاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نية الإدارة المتعلقة بفترات الاحتفاظ ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بنية الاستثمار الاستراتيجي، أو لغرض أرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية، وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة، أو السوق المحلي، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الغامضة نتيجة لجائحة كورونا؛
- تقديرات الاسترداد المتوقعة لقيم السوق خلال فترات الاحتفاظ المتوقعة؛ و/أو
- تقديرات الاسترداد المتوقعة لأعمال الأساسية للشركة المستثمر فيها خلال فترات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية المترتبة على المنشأة.

ج) الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن عملية وضع التقديرات والافتراضات المطلوبة المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة، تحتوي على مزيد من التحديات بسبب عدم اليقين السائد الناشئ عن أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) الذي يتطلب استخدام الأحكام الإدارية (راجع إيضاح 18).

2.5 موسمية العمليات

لا يوجد لدى المجموعة أي دخل جوهري ذو طبيعة موسمية. مع ذلك، فإن عدم يقينية الوضع الراهن نتيجة لجائحة كورونا، والتقلبات الاقتصادية قد أثرت على عمليات المجموعة، مما أدى لاتباع معايير إقراض أكثر حذراً وتشدداً، وصرف قروض أقل، مما أدى لانخفاض صافي دخل الربح، والانخفاض في خسارة إيرادات أخرى. تتوقع الإدارة أن تتأثر الإيرادات المتوقعة وصافي الربح لسنة 2020.

3 صكوك سيادية

تشمل الصكوك السيادية مبلغ 325,009 ألف دينار بحريني (2019: 181,549 ألف دينار بحريني) على صكوك مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 279,436 ألف دينار بحريني (2019: 128,625 ألف دينار بحريني).

4 إيداعات لدى المؤسسات المالية وإيداعات من المؤسسات المالية

تمثل هذه إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك، من وإلى مؤسسات مالية، في هيئة عقود مرابحة ووكالة.

31 ديسمبر 2019 ألف دينار بحريني	30 سبتمبر 2020 ألف دينار بحريني	
		إيداعات لدى المؤسسات المالية
56,254	40,570	موجودات الوكالة
58,648	41,994	موجودات مرابحات السلع
(99)	(171)	مخصص الخسائر الائتمانية
114,803	82,393	
		إيداعات من المؤسسات المالية
211,459	99,890	مرابحة سلع دولية
211,459	99,890	

5 موجودات التمويلات

30 سبتمبر 2020			
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المجموع
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
347,802	4,085	44,063	395,950
345,138	36,716	2,752	384,606
31,955	-	342	32,297
3,008	-	578	3,586
727,903	40,801	47,735	816,439
(8,080)	(9,074)	(14,534)	(31,688)
719,823	31,727	33,201	784,751

تمويل مرابحة
تمويل مضاربة
تمويل مشاركة
بطاقات ائتمان
مجموع موجودات التمويلات
مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 7)

5 موجودات التمويلات (تتمة)

31 ديسمبر 2019			
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
241,026	20,128	31,965	293,119
340,567	32,127	7,323	380,017
30,407	64	421	30,892
3,015	168	639	3,822
615,015	52,487	40,348	707,850
(5,180)	(7,118)	(9,796)	(22,094)
609,835	45,369	30,552	685,756

تمويل مرابحة
تمويل مضاربة
تمويل مشاركة
بطاقات ائتمان

مجموع موجودات التمويلات
مخصص للخسائر الائتمانية

6 موجودات الإيجارات التمويلية

30 سبتمبر 2020			
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
414,605	44,809	10,894	470,308
(2,948)	(260)	(3,069)	(6,277)
411,657	44,549	7,825	464,031

موجودات الإيجارات التمويلية
مخصص لانخفاض القيمة (إيضاح 7)

31 ديسمبر 2019			
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
322,987	58,296	12,901	394,184
(1,444)	(169)	(2,829)	(4,442)
321,543	58,127	10,072	389,742

موجودات الإيجارات التمويلية
مخصص لانخفاض القيمة

7 الحركة في صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

رصيد المخصص للخسائر الائتمانية في الجدول أدناه يشمل جميع الموجودات المالية، وموجودات الإيجارات التمويلية، والتعرضات غير المدرجة في الميزانية العمومية.

30 سبتمبر 2020			
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المجموع
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
7,191	7,295	19,042	33,528
الرصيد في بداية الفترة			
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي تم:			
- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	(895)	(351)	-
- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	601	(304)	-
- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	(651)	689	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة استردادات / شطب	3,136	8,074	15,027
	(50)	(119)	(169)
4,728	2,141	7,989	14,858
مخصص للخسائر الائتمانية			
تسويات صرف العملات الأجنبية وتسويات أخرى	-	(121)	(121)
مبالغ مشطوبة خلال الفترة	-	(3,215)	(3,215)
الرصيد كما في نهاية الفترة	9,436	23,695	45,050

30 سبتمبر 2020			
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المجموع
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
155	-	-	155
62	-	-	62
171	-	-	171
21	-	-	21
8,080	9,074	14,534	31,688
2,948	260	3,069	6,277
207	2	3,615	3,824
43	-	2,183	2,226
232	100	294	626
11,919	9,436	23,695	45,050
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي			
صكوك سيادية			
إيداعات لدى مؤسسات مالية			
صكوك الشركات			
موجودات التمويلات			
موجودات الإيجارات التمويلية			
قروض وسلفيات للعملاء			
- موجودات قيد التحويل			
- ذمم مدينة أخرى			
التزامات تمويلية و عقود ضمانات مالية			

7 الحركة في صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (تتمة)

30 سبتمبر 2019			
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المجموع
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
5,593	5,386	28,427	39,406
2,138	(1,415)	(723)	-
(481)	1,873	(1,392)	-
(21)	(571)	592	-
(52)	601	2,983	3,532
(602)	(140)	(915)	(1,657)
982	348	545	1,875
(2)	-	(39)	(41)
-	-	(9,757)	(9,757)
-	-	107	107
6,573	5,734	19,283	31,590

الرصيد في بداية الفترة
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة
المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي تم:
- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر
الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر
الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست
منخفضة القيمة
- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر
الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة -
منخفضة القيمة
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
استرداد / شطب

مخصص الخسائر الائتمانية
تسويات صرف العملات الأجنبية
وتسويات أخرى
مبالغ مشطوبة خلال الفترة
إلغاء عند التوحيد
الرصيد كما في نهاية الفترة

30 سبتمبر 2019			
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المجموع
الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
17	-	-	17
28	-	-	28
44	-	-	44
10	3	-	7
20,866	5,497	9,778	5,591
4,730	202	4,002	526
3,171	-	3,119	52
2,230	-	2,186	44
494	32	198	264
31,590	5,734	19,283	6,573

نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف
المركزي
صكوك سيادية
إبداعات لدى مؤسسات مالية
صكوك الشركات
موجودات التمويلات
موجودات الإيجارات التمويلية
قروض وسلفيات للعملاء
- موجودات قيد التحويل
- ذمم مدينة أخرى
التزامات تمويلية و عقود ضمانات مالية

8 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تتكون الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة من استثمارات في أوراق حقوق ملكية، وتصنف بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم يمكن به مبادلة موجود أو سداد مطلوب عند تحويل التزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية.

من أسس تعريف القيمة العادلة هو افتراض استمرارية الشركة، بدون وجود نية أو حاجة لتصفيتها، أو تقليص حجم عملياتها بصورة جوهرية، أو إجراء المعاملات بشروط مجحفة.

تملك المجموعة حصة تبلغ 40% (2019: 40%) في شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وهي شركة تأسست في البحرين وتزاول نشاط تطوير العقارات. يتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة لمعيار المحاسبة المالي رقم (24).

9 موجودات أخرى

31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2020	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
7,285	6,344	موجودات قيد التحويل (أ)
964	900	قروض وسلفيات العملاء
21	21	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)
8,270	7,265	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين
12,374	21,546	ذمم مدينة أخرى وسلفيات
924	931	مدفوعات مقدماً
22,692	19,024	مباني ومعدات (ج)
44,260	48,766	

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي إس وبى إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحرينى السعودى ش.م.ب. (سابقاً البنك البحرينى السعودى). أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه في بيان الدخل الموحد المختصر. خلال الفترة الخاضعة للمراجعة، تم تسجيل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 86 ألف دينار بحريني ضمن حساب الأعمال الخيرية الدائنة، ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (10).

9 موجودات أخرى (تتمة)

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغييرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3

30 سبتمبر 2020	31 ديسمبر 2019	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
964	1,041	في 1 يناير
-	2	إضافات خلال الفترة
(64)	(79)	تخفيض خلال الفترة
900	964	في نهاية الفترة

(ج) تحتوي هذه على مبلغ 20,327 ألف دينار بحريني (2019: 19,885 دينار بحريني) متمثلة في عقارات ومعدات وآلات شركة تابعة.

قروض وسلفيات للعملاء - موجودات قيد التحويل

30 سبتمبر 2020			
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
لاثنى عشر شهراً	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
2,081	25	8,062	10,168
(207)	(2)	(3,615)	(3,824)
1,874	23	4,447	6,344

قروض وسلفيات للعملاء
مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 7)

31 ديسمبر 2019			
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
لاثنى عشر شهراً	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
1,701	384	9,184	11,269
(80)	-	(4,008)	(4,088)
1,621	384	5,176	7,181

قروض وسلفيات للعملاء
مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 7)

10 مطلوبات أخرى

31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2020	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
28,693	38,052	ذمم دائنة ومصروفات مستحقة
5,581	904	أرباح أسهم مستحقة الدفع
60	60	ذمم مشاريع دائنة
5,229	-	مطلوبات قيد التحويل
1,464	1,450	منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين
454	626	مخصص للخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية و عقود الضمانات المالية
41,481	41,092	

وفقاً للقرار رقم 3 لسنة 2020 المؤرخ في 29 أبريل 2020 ، قام البنك بتحويل أرباح أسهم غير مُطالب بها حتى عام 2018 وقدرها 4,921 ألف دينار بحريني مع التزاماتها لسداد ارباح أسهم غير مطالب بها لصندوق أمانات (صندوق توزيعات الأرباح النقدية الغير مُطالب بها) المدار من قبل شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب.م. وعليه تم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات ذات الصلة بأرباح الاسهم غير المطالب بها.

11 حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

تستخدم المجموعة الأموال من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات.

الموجودات التي يتم استثمار حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار:

31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2020	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
34,026	25,258	الموجودات
83,803	94,620	احتياطي إلزامي لدى المصرف المركزي
76,660	82,564	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
615,015	624,253	إيداعات لدى المؤسسات المالية
183,269	297,540	موجودات التمويلات
		موجودات الإيجارات التمويلية
992,773	1,124,235	

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجموعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاسترداد من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب أو رسوم وكالة. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه كما في 30 سبتمبر 2020 نسبة 2.46% (2019: 1.55%).

12 إيرادات أخرى

تتكون الإيرادات الأخرى بصورة رئيسية من صافي استردادات من موجودات التمويلات بمبلغ 1,223 ألف دينار بحريني، شاملة مبلغ 1,630 ألف دينار بحريني مقابل تسوية قضية قانونية للفترة الحالية، ومبلغ 2,339 ألف دينار بحريني يمثل استرداد موجودات التمويلات والتي تم شطبها سابقاً أو عمل مخصص لها بالكامل في فترة المقارنة. كما تشمل مبلغ 3,529 ألف دينار بحريني يمثل تنازلاً عن التزام في شركة تابعة، وأرباح من صرف عملات أجنبية بمبلغ 520 ألف دينار بحريني للفترة الحالية.

13 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 30 سبتمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019:

30 سبتمبر 2020				
المجموع	أعضاء مجلس الإدارة		المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة
	الإدارة العليا	والشركات المتعلقة بهم		
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
				الموجودات:
				نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
209	-	-	209	-
26,265	1,052	6,476	5,087	13,650
				موجودات التمويلات
				استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
80,290	-	1,727	-	78,563
12,132	-	-	-	12,132
2,968	-	-	-	2,968
				استثمار في شركات زميلة
				موجودات أخرى
				المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:
				إيداعات من مؤسسات مالية
26,214	-	-	26,214	-
8,268	183	2,721	3,907	1,457
46,826	2,248	23,629	18,099	2,850
30	9	21	-	-
				حسابات جارية للعملاء
				حقوق حاملي حسابات الاستثمار
				مطلوبات أخرى
458	-	102	134	222
				التزامات و مطلوبات محتملة

13 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

31 ديسمبر 2019				
المجموع	أعضاء			شركات زميلة ومشاريع مشتركة
	الإدارة العليا	مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
الموجودات:				
3,407	-	3,407	-	-
28,474	1,159	17,256	2	10,057
91,001	-	2,187	-	88,814
10,640	-	-	-	10,640
2,938	-	-	-	2,938
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:				
92,373	-	5	92,368	-
18,148	317	1,602	14,712	1,517
30,831	2,279	14,688	12,921	943
541	15	-	526	-
654	-	101	553	-

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد المختصر:

30 سبتمبر 2020				
المجموع	أعضاء			شركات زميلة ومشاريع مشتركة
	الإدارة العليا	مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
الدخل:				
908	6	199	43	660
(2,754)	-	-	-	(2,754)
101	-	-	-	101
1,953	-	-	-	1,953
المصروفات:				
1,645	-	-	1,645	-
770	48	557	102	63
894	-	894	-	-

13 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

30 سبتمبر 2019

المجموع	أعضاء			شركات زميلة ومشاريع مشتركة	الدخل:
	الإدارة العليا	مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين		
الف	الف	الف	الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
1,349	14	802	33	500	دخل التمويلات
1,722	-	(234)	-	1,956	دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
1,209	-	-	-	1,209	حصة الربح من شركات زميلة
					المصروفات:
1,964	49	363	1,536	16	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية حصة حاملي حسابات
3	1	-	2	-	الاستثمار من الأرباح
779	-	779	-	-	مصروفات تشغيلية أخرى

14 التزامات و مطلوبات محتملة

31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2020	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
20,860	18,651	مطلوبات محتملة نيابة عن العملاء
9,223	4,135	ضمانات
808	1,197	خطابات اعتماد
30,891	23,983	خطابات قبول
55,230	75,315	التزامات غير قابلة للنقض غير مستخدمة
9,396	7,090	التزامات تمويلية غير مستخدمة
64,626	82,405	التزامات غير ممولة غير مستخدمة

تلتزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

14 التزامات و مطلوبات محتملة (تتمة)

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية – المجموعة كمستأجر
دخلت المجموعة في مختلف عقود التأجير التشغيلية لمبانيها. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقود التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للإلغاء:

31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2020
الف	الف
دينار بحريني	دينار بحريني
1,238	1,311
746	1,861
1,984	3,172

خلال سنة واحدة
بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات

15 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد للإدارة العامة لميزانيتها العمومية، بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة لأدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد كانت كما يلي:

31 ديسمبر 2019		30 سبتمبر 2020	
الف	الف	الف	الف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
المبلغ الإسمي	القيمة العادلة	المبلغ الإسمي	القيمة العادلة
4,071	3,979	2,288	2,255
(5,058)	(4,966)	(5,987)	(6,002)
-	-	4,471	4,486
-	-	(2,288)	(2,255)
987	987	1,516	1,516

أدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد

دولار أمريكي (فترات طويلة)
دولار أمريكي (فترات قصيرة)
يورو (فترات طويلة)
يورو (فترات قصيرة)
دينار بحريني (فترات طويلة)

16 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية - يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، و الخدمات المصرفية للأثرياء و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخزينة - يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.

الاستثمارات - يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة.

تتم المعاملات بين القطاعات بأسعار داخلية مخصصة ومحددة. تستند رسوم التحويل على المعدل المجمع، الذي يقارب تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال:

30 سبتمبر 2020

	الخدمات المصرفية				
	غير مخصصة	الإستثمارات	الخزينة	المصرفية	
	الف	الف	الف	الف	
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
صافي الدخل	44,887	(3,257)	9,460	38,684	
نتيجة القطاع	8,038	(4,002)	7,377	4,663	
موجودات القطاع	2,221,684	2,256	273,101	736,463	1,209,864
المطلوبات وحقوق الملكية حسب القطاع	2,221,684	292,813	6,792	672,436	1,249,643

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

30 سبتمبر 2019

	الخدمات المصرفية				
	غير مخصصة	الإستثمارات	الخزينة	المصرفية	
	الف	الف	الف	الف	
	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
صافي الدخل	39,896	3,323	10,538	26,035	
نتيجة القطاع	17,131	373	7,423	9,335	

16 معلومات قطاعات الأعمال (تتمة)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019:

2,042,803	11,439	201,962	718,295	1,111,107	موجودات القطاع
2,042,803	329,985	1,256	612,899	1,098,663	مطلوبات وحقوق الملكية حسب القطاع

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

17 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومحفظة الصكوك، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد المختصر:

30 سبتمبر 2020	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	384,284	-	-	384,284
صكوك الشركات	5,683	-	6,872	12,555
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3,076	3,149	89,466	95,691
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	1,491	1,491
	393,043	3,149	97,829	494,021
31 ديسمبر 2019 (معدلة)	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	345,305	-	-	345,305
صكوك الشركات	14,254	-	7,908	22,162
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3,578	6,480	97,380	107,438
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	1,553	1,553
	363,137	6,480	106,841	476,458

17 تراتبية القيمة العادلة (تتمة)

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	1 يناير 2019 (معدلة)
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
355,026	-	-	355,026	صكوك سيادية
9,459	-	-	9,459	صكوك الشركات
364,485	-	-	364,485	

فيما يلي الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة:

31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2020	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
98,650	98,933	في 1 يناير
(2,008)	(7,745)	تغيرات القيمة العادلة
(294)	(231)	تسديدات خلال الفترة
2,585	-	إضافات خلال الفترة
98,933	90,957	في نهاية الفترة

فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لمحفظه الصكوك المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة:

30 سبتمبر 2019	30 سبتمبر 2020	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
-	7,908	في 1 يناير
7,908	9,560	إضافات خلال الفترة
-	(3,255)	تغيرات القيمة العادلة
-	(7,341)	الاستبعادات خلال السنة
7,908	6,872	في نهاية الفترة

الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية ، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 30 سبتمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019 ، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

18 إدارة المخاطر المالية

إن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المطبقة من قبل المجموعة في إعداد المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة هي نفسها تلك المفصّل عنها في البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، ما عدا التغييرات المذكورة أدناه:

مخاطر الائتمان

الشكوك المحيطة بجائحة كورونا والتقلبات الاقتصادية الناتجة عنها أثرت على العمليات المالية للمجموعة كما يتوقع أن تؤثر على أغلب العملاء والقطاعات إلى حد ما. على الرغم من صعوبة تقدير درجة التأثير التي يواجهها كل قطاع في هذه المرحلة، إلا أن القطاعات الرئيسية الأكثر تأثراً هي الضيافة، والسياحة، والترفيه، وشركات الطيران/النقل، وقطاع التجزئة. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة، مثل المقاولات، والعقارات، وتجارة الجملة. كما سيكون لتقلب أسعار النفط خلال الجزء الأول من عام 2020 تأثير إقليمي بسبب مساهمته في الاقتصادات الإقليمية.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذت المجموعة تدابير استباقية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اعتماد نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير تقديم الائتمان للقطاعات المتضررة. تم تأجيل دفعات التمويلات للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التزاماً بتعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي لخفض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

كما عزز قسم إدارة المخاطر من مراقبته لمحفظة التمويل من خلال مراجعة أداء التعرضات للقطاعات التي من المتوقع أن تضرر بجائحة كورونا (كوفيد - 19) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نوعي.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

الشكوك الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، وتقلبات أسعار النفط على التوقعات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تطلبت من المجموعة تحديث المدخلات والفرصيات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 30 سبتمبر 2020. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، ونظراً لتطور الوضع بسرعة، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التحديثات الرئيسية على معايير النموذج، باستثناء أثر تغطيات الإدارة، المفصلة أدناه:

المدخلات الرئيسية للنموذج	التغير في التقديرات
احتمالية حدوث التعثر في السداد	احتمال التعثر في السداد عند وقت محدد من الزمن والمحدث باستخدام أحدث توقعات للاقتصاد الكلي المتوفرة باستخدام الارتباط التاريخي بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وسعر النفط والقروض المتعثرة على مستوى الدولة.
نتائج ترجيحات الاحتمالات	ترجيحات الاحتمالات المحدثة لتعكس قاعدة الانكماش بأساس 60، مهجدة 30، محسنة 10 (31 ديسمبر 2019: 60:20:20)
تعرض غير ممول	زيادة في معامل تحويل الائتمان بمعدل 25% مقارنة مع ديسمبر 2019
الخسارة في حالة التعثر في السداد	زيادة الخسارة بسبب التعثر في السداد غير المضمونة من 60% إلى 65%، زيادة اقتطاعات الضمانات 10%

كما قامت المجموعة بتشديد مخاطر التمويل المتعلقة قطاعات محددة و التي من المتوقع أن تتأثر بشدة بسبب جائحة كورونا (كوفيد - 19) و قد تم أخذها بعين الاعتبار بالنسبة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما لم نقم المجموعة بإجراء التصنيف المتعلق بهذه التعرضات لهذه القطاعات المحددة. تواصل المجموعة التقييم الفردي لمخاطر الشركات الهامة لتوفير الحماية الكافية ضد أي تغييرات سلبية بسبب جائحة كورونا (كوفيد - 19).

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد ("Probability of Default" (PD)) والخسارة في حالة التعثر في السداد (Loss Given Default "LGD")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("Exposure at Default "EAD") يختلف لكل أداة مالية.

18 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تستخدم القرارات التقديرية في تحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعنية، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

أي تغييرات تتم على الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد الأثر الكلي لجائحة كورونا تخضع لمستويات عالية من عدم اليقين، كون المعلومات التطلعية المتوفرة حالياً والتي تستند عليها هذه التغييرات هي محدودة. تم اتخاذ القرارات التقديرية والفرضيات ضمن نطاق تأثير جائحة كورونا، وتعكس التجربة التاريخية والعوامل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف. فيما يتعلق بجائحة كورونا، تشمل القرارات التقديرية والفرضيات مدى ومدة الوباء، وأثار إجراءات الحكومات والسلطات الأخرى، واستجابات الشركات والمستهلكين في مختلف القطاعات، إلى جانب التأثير المرتبط بذلك على الاقتصاد العالمي. وفقاً لذلك، فإن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة غير مؤكدة بطبيعتها، ونتيجة لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد الأحكام ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من "المرحلة 1" إلى "المرحلة 2".

تستمر المجموعة في تقييم المقترضين للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد - 19)، أو لفترة أطول.

خلال الفترة، ووفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، قامت المجموعة بتأجيل أقساط تمويل العملاء المؤهلين/المتضررين، لفترة ستة أشهر. تعتبر هذه التأجيلات كسيولة قصيرة الأجل لتعامل المقترضين مع أمور التدفقات النقدية، وليست بالضرورة مؤشراً على تدهور مخاطر الائتمان. تعتقد المجموعة أن تمديد مساعدات الدفع هذه لن تؤدي تلقائياً لزيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أن الغرض من تقديمها هو مساعدة المقترضين المتضررين من جائحة كورونا (كوفيد - 19) على استئناف المدفوعات المنتظمة. في هذه المرحلة، لا يوجد معلومات كافية تمكن المجموعة من التفريق بشكل فردي بين قيود السيولة قصيرة الأجل للمقترضين، والتغيير في مخاطر الائتمان لمدى الحياة.

مخاطر السيولة وإدارة رأس المال

تتطور آثار جائحة كورونا على السيولة وملف مخاطر التمويل للنظام المصرفي، وتخضع للمراقبة والتقييم المستمرين. أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا، وتخفيف متطلبات السيولة في القطاع المصرفي، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة المقدمة لفترة 6 أشهر ابتداءً من مارس 2020، والتي لها أثر على مخاطر السيولة للمجموعة:

- تأجيل دفع مبلغ الأصل والأرباح لفترة 6 أشهر للعملاء المؤهلين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة، والمبلغ حسب تقدير مصرف البحرين المركزي.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الموجودات والمطلوبات اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

18 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

استجابة لتفشي جائحة كورونا، استعانت المجموعة بخطة الطوارئ الخاصة بالسيولة، وتستمر بمراقبة والتجاوب مع جميع متطلبات السيولة والتمويل المعروضة. تواصل المجموعة معايرة سيناريوهات فحص الإجهاد لظروف السوق الحالية، بغرض تقييم الأثر على المجموعة في ظل الإجهاد الشديد الحالي. كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 30 سبتمبر 2020 في إيضاح 19 من البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة.

إدارة المخاطر التشغيلية

استجابة لتفشي جائحة كورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع والنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغيرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بتعزيز عمليات الرقابة لتحديد المخاطر التشغيلية في أسلوب العمل المعدل.

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال الفترة، حيث قام البنك بتنفيذ إجراءات وتدابير مثل العمل مو مواقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. تم تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير في الوقت المناسب وبشكل مرض. تم مراجعة ترتيبات نظام العمل من المنزل بدقة قبل تطبيقه، لضمان معالجة وتخفيف مخاطر أمن المعلومات المرتبطة به بصورة دقيقة.

كما في 30 سبتمبر 2020، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

19 النسب التنظيمية**1) نسبة صافي التمويل المستقر**

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر كنسبة مئوية على أنها "التمويل المستقر المتوفر" مقسوماً على "التمويل المستقر المطلوب".

كما في 30 سبتمبر 2020، كانت نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

مجموع القيمة الموزونة		
31 ديسمبر 2019 الف دينار بحريني	30 سبتمبر 2020 الف دينار بحريني	
267,049	158,653	التمويل المستقر المتوفر
122,135	140,736	التمويل المستقر المطلوب
%230.14	%114.67	نسبة صافي التمويل المستقر %
%100	%80	الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي

19 النسب التنظيمية (تتمة)

2. نسبة كفاية رأس المال

كما في		
31 ديسمبر 2019 ألف دينار بحريني	30 سبتمبر 2020 ألف دينار بحريني	
291,230	287,547	الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال قبل التسويات التنظيمية
25,971	25,971	مطروحاً: التسويات التنظيمية
265,259	261,576	الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال بعد التسويات التنظيمية
17	28	رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
15,533	36,554	تسويات رأس المال من الفئة الثانية
304,421	298,158	رأس المال التنظيمي
		التعرضات الموزونة للمخاطر:
1,329,714	1,034,226	الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان
3,108	325	الموجودات الموزونة لمخاطر السوق
100,785	97,265	الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية
1,433,607	1,131,816	مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر
1,433,607	1,131,816	مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر
%21.23	%26.34	نسبة كفاية رأس المال
%18.50	%23.11	نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى
%12.50	%12.50	الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي

كما في 30 سبتمبر 2020، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 24,768 ألف دينار بحريني ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية بمبلغ 5,452 ألف دينار بحريني إلى رأس المال من الفئة الأولى.

وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، سيتم اتباع المعالجة الميسرة أعلاه للسنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021، ومن ثم سيتم خصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2023، و31 ديسمبر 2024.

20 نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي 100%. وبالرغم من ذلك، ووفقاً لتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/106/2020 المؤرخ 17 مارس 2020 وتعميم رقم OG/296/2020 المؤرخ 26 أغسطس 2020، فقد تم تخفيض الحد الأدنى إلى 80% حتى ديسمبر 2020، بغرض احتواء تداعيات جائحة كورونا.

20 نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 30 سبتمبر 2020 كما يلي:

البند	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)			
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة	أكثر من سنة واحدة
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح				
رأس المال	264,950	-	-	-
رأس المال التنظيمي	-	-	-	-
أدوات رأس المال الأخرى	-	-	-	-
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:	-	-	-	-
ودائع مستقرة	-	-	-	-
ودائع أقل استقراراً	425,026	113,403	74,357	558,943
تمويلات بالجملة:	-	-	-	-
ودائع تشغيلية	-	-	-	-
تمويلات بالجملة أخرى	1,069,711	113,041	62,451	360,981
مطلوبات أخرى:	-	-	-	-
نسبة صافي التمويل المستقر مطلوبات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	-	-	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	53,309	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	264,950	1,548,046	226,444	1,221,427
التمويل المستقر المطلوب				
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-
ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:	-	-	-	-
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية حسب الموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-
من المستوى 1	-	-	-	-
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-
من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية	-	229,763	3,404	6,150
	42,317			

20 نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

البند	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)			
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة	أكثر من سنة واحدة
	الف دينار بحريني	الف دينار بحريني	الف دينار بحريني	الف دينار بحريني
التمويل المستقر المطلوب				
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات والتمويلات للجهات السيادية، المركزية ومنشآت القطاع العام، منها: ذات مخاطر وزن أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	189,486	149,202	733,808
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات مخاطر وزن أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	170,840
عن مصرف البحرين المركزي الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	-	-	-	112,190
موجودات أخرى:				
السلع المتداولة فعلياً، بما في ذلك الذهب	-	-	-	-
الموجودات المسجلة كهامش أولي لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة، ومساهمات أموال متخلفة السداد عن الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
نسبة صافي التمويل المستقر لموجودات التحوط المتوافقة مع الشريعة	-	-	-	-
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة قبل خصم هامش الفرق المسجل	-	-	-	-
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	-	-	43,031
	305,593	114,352	-	5,718
مجموع التمويل المستقر المطلوب	305,593	542,972	152,606	895,761
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	98.9%
مجموع القيمة الموزونة	الف دينار بحريني	الف دينار بحريني	الف دينار بحريني	الف دينار بحريني
	758,913	733,808	149,202	733,808
	111,046	170,840	-	170,840
	72,924	112,190	-	112,190
	5,180	582	-	582
	-	-	-	-
	-	-	-	-
	-	-	-	-
	334,131	43,031	-	43,031
	5,718	-	-	5,718
	1,235,084	895,761	152,606	895,761
	98.9%	-	-	-

20 نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

البند	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)			
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
التمويل المستقر المطلوب (RSF): ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة موجودات أخرى: السلع المتداولة فعلياً، بما في ذلك الذهب الموجودات المسجلة كهامش أولي لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة، ومساهمات أموال متخلفة السداد عن الأطراف المقابلة المركزية نسبة صافي التمويل المستقر لموجودات التحوط المتوافقة مع الشريعة نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة قبل خصم هامش الفرق المسجل جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	-	-	-
	100,197	154,150	-	-
	5,398	8,305	-	-
	5,398	8,305	-	-
	3,337	942	-	5,073
	-	-	-	-
	-	-	-	-
	-	-	-	-
	369,124	80,342	-	9,282
	5,024	-	-	100,483
	1,169,401	249,657	383,579	513,400
	284,141	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المطلوب نسبة صافي التمويل المستقر (%)	105.8%	-	-	-

21 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتناسب مع عرض الفترة الحالية، وتعديلها عند تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (31)،
و معيار المحاسبة المالي رقم (33) (راجع إيضاح 2.3 (أ)). إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي ربح الفترة أو
مجموع الموجودات أو مجموع المطلوبات أو مجموع حقوق الملكية للمجموعة المعلنة مسبقاً.

(المعلومات المالية المرفقة لا تمثل جزءاً من المعلومات المالية الموحدة المرحلية المختصرة)

تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم OG/259/2020 الصادر في 14 يوليو 2020، والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية، وسط الآثار المالية الحالية لتفشي جائحة كورونا (كوفيد 19)، قدم البنك معلومات إضافية عن تأثير هذه الجائحة على بياناتها المالية ونتائج عملياتها.

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً على المجموعة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد 19)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تأجيل دفع الأقساط لفترة 6 أشهر للعملاء المؤهلين، والمعتمدين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.
- تخفيضات رأسمالية من خلال إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة 1 و 2 من مارس إلى ديسمبر 2020، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2021. وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و 31 ديسمبر 2023، و 31 ديسمبر 2024.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت للآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفارق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة. بالإضافة لذلك، فقد أدت جائحة كورونا لانخفاض حجم المعاملات والرسوم ذات العلاقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلم المصرف مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، وقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة، وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- احتفظت المجموعة باحتياطي نقدي أقل، نتيجة لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 3%.
- نتيجة لسيناريو السيولة المجهد في السوق، اضطر المصرف لتكبد مصروفات تمويل أعلى للحصول على ودائع جديدة وصرف العملات الأجنبية.
- الضغط الناتج من جائحة كورونا على الاقتصاد المحلي، أدى لتباطؤ في معدل نمو الموجودات تمويلية الجديدة من قبل المجموعة. خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020، كان معدل نمو حجوزات الموجودات التمويلية أقل بنسبة 28% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. بالإضافة لذلك، فإن الوضع الاقتصادي الصعب أدى بالمجموعة لاحتساب خسائر ائتمانية متوقعة إضافية على تعرضاتها خلال النصف الأول من 2020.
- انخفاض إنفاق المستهلكين الناتج عن التباطؤ الاقتصادي، أدى لزيادة الأرصدة عند الطلب التي تحتفظ بها المجموعة.
- تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر. كما في 30 سبتمبر 2020، كانت النسب الموحدة لكفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر ثابتة عند 26.34% و 88.85% و 98.9% على التوالي.

بالإضافة لمجالات التأثير المذكورة أعلاه، ونتيجة للوضع الاقتصادي العام، فقد تم تأجيل بعض مبادرات العمل الاستراتيجية ومبادرات الاستثمارات لحين وجود مزيد من الوضوح حول مؤشرات التعافي وأثرها على بيئة العمل. بشكل عام، فقد حقق المصرف خلال الفترة صافي ربح يبلغ 8.03 مليون دينار بحريني، وهو أقل من صافي الربح فترة المقارنة للسنة السابقة والبالغ 17.1 مليون دينار بحريني، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 53%.

فيما يلي ملخص للأثار الاقتصادية المذكورة أعلاه:

صافي الأثر على المجموعة			
المبالغ بالدينار البحريني	الدخل الموحد	المركز المالي الموحد	حقوق الملكية الموحد
خسارة التعديل	-	-	(24,768)
إطفاء خسارة التعديل	24,768	24,768	-
رسوم بطاقات ائتمان أقل	(131)	-	-
منح حكومية	-	-	2,143
معاملات إعادة الشراء الملزمة بمعدل صفري	-	121,613	-
متوسط الانخفاض في الاحتياطي النقدي	-	123,153	-
سيولة مجهدة	(337)	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة المنسوبة لـ covid - 19	(5,452)	(5,452)	-

المعلومات الواردة في الجدول أعلاه تشمل فقط المجالات أو البنود التي كان فيها الأثر قابلاً للتحديد وجوهرياً. بعض المبالغ الواردة أعلاه تشمل خسارة إفتراضية للدخل، أو قياس تكلفة إضافية، وبالتالي قد لا تتطابق بالضرورة مع المبالغ المعلنة في المعلومات المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

لا ينبغي اعتبار المعلومات الواردة في هذا الإفصاح الإضافي كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة كورونا (كوفيد - 19) الذي لا يزال يتطور، فإن التقييم أعلاه هو كما في لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020، وتأخذ بالاعتبار فقط المجالات الجوهرية للأثر. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة. بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة كورونا (كوفيد - 19) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل المدقق الخارجي.